التحليل السوسيولوجي لتاريخ الجزائر
إلى أين وصلت النقاشات حول التشكيلة الاجتماعية لجزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي

ياسين سعادة، جامعة تيارت

ملخص:

إنّ التحليل السوسيولوجي لتاريخ الجزائر كمطلب علمي بحثي فرض نفسه في الواقع الأكاديمي، لكنّه من حيث الكم لم يصل بعد إلى المستوى الذي يجعله يسود الحقل الثقافي الجزائري، فيشتغل به كل من يهتم بالكتابة التاريخية. ضف إلى ذلك أنّه طرح نظري غير مكتمل البناء، من جهة لأنّ أغلب الفاعلين فيه هم من غير الجزائريين يخذلهم ضعف مرجعياتهم التاريخية المحليّة، أو تحيّزهم للطرح الأوروبي لأغراض أيديولوجية أو أخرى. ومن جهة ثانية لقلّة اهتمامنا نحن الأكاديميون بأطروحات مواطنينا الجزائريين.

ويهدف المقال إلى إلقاء الضوء على أهم النقاشات الدائرة حول تاريخ الجزائر (طبعا من وجهة نظر علماء الاجتماع)، وعلى أطروحات الجزائريين وإسهاماتهم في هذا المجال. وفي هذا المقام، يمكننا التأكيد على أنّ أغلب الكتاب الجزائريين اتفقوا على عدم إمكانية إسقاط البناءات النظرية التي انتجت في أوروبا على المجتمع الجزائري، فهذا عدي الهواري يحذّر من الأيديولوجية الكولونيالية التي أثّرت حتى على بعض الكتاب الجزائريين الذين تحدّثوا عن الدوار والقوربي وكأنّهما حقيقتان تاريخيتان تميّز بهما المجتمع الجزائري في حين أنّهما نتيجة الهدم الاجتماعي الذي تعرّض له المجتمع الجزائري.

وهذا امحمّد بوخبزة يؤكّد على أنّ فرض الملكية الفردية، والتحكّم في العقار الجزائري أدى إلى انهيار الحلقة الاقتصادية التي سادت في الجزائر لعديد القرون، وهو ما أدّى حسب محفوظ بنون إلى التفسّخ الثقافي. أمّا عبد الغني مغربي بحكم تخصّصه في الطرح الخلدوني فقد أكّد أنّ القوالب النظرية التي أنتجت في المجتمعات الأوروبية لا يمكنها أن تطبّق على الواقع الذي درسه ابن خلدون ووصفه بالحركية والحلقية التي لم يفهمها الغربيون. في حين يبقى عبد القادر جغلول أكثر الجزائريين المذكورين هنا حرصا على الطرح الماركسي، لكنّه يتّفق اتفاقا شبه تام مع مواطنيه في قضيّة أن

المجتمع الجزائري والتشكيلة الاجتماعية الجزائرية لها خصوصيات تختلف عن المجتمعات الأوروبية، وبالتالي وجب أخذ الحذر عند محاولة إسقاط هذه القوالب النظرية الأوروبية على الواقع الجزائري.

تقديم: علم اجتماع التاريخ، ماهية الاقتراب النظري

قبل الحديث عن التشكيلة الاجتماعية لجزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي، ونمط الإنتاج السائد آنذاك، وجب التذكير هنا إلى أنّ ذلك لن يتم في إطار ما يسمى بعلم التاريخ. لأنّ ذلك ليس من اختصاصنا، وثمة فرق بين كتابات المؤرّخين وكتابات غيرهم ممن يشتغلون بالكتابة التاريخية، ومن بينهم كتابات علماء اجتماع التاريخ الذين ننتمي إلى مدرستهم. ويكمن الفرق بين المؤرّخ وعالم الاجتماع إلى أنّ هذا الأخير يحاول أن يتجاوز المفارقة الزمنية، أي أن يكتب التاريخ في إطار صيرورة تاريخية غير متوقّفة، تجعله يوظّف المتأخّر الزمني ليفسّر به المتقدّم الزمني، أو بعبارة أبسط تجعله يعتمد على الحاضر ليفسّر ويفهم الماضي، وهو عكس ما يرمي إليه المؤرّخ الذي لا يمكنه أن يتجاوز المفارقة الزمنية بالضبط لأنّه مؤرّخ يهتم كثيرا بالتحديد الزمني. ضف إلى ذلك في هذا الإطار أنّ عالم الاجتماع دائما ما يحاول أن يتحرّر من قيود الزمن ليصل إلى تنظيرات ونظريات يفسّر بها الحقبات التاريخية الكبرى مثل نظرية العصبية والدولة، أو نظرية الإقطاع.

إنّ الحديث عن النظريات يجرّنا للحديث عن المقاربات النظرية للمادة التاريخية، والتي يوظّفها عادة علماء اجتماع التاريخ. هذه المقاربات هي تلك التي جاءت منتقدة للتاريخ المتأثّر بالفلسفة الوضعية، وهو التاريخ الذي وضع تصوراته الأساسية عدد من المؤرّخين الوضعيين من أمثال سينوبوس Seignobos، لانقلوا Langlois، وفوستال دو كولونجFustel De Coulanges (أستاذ إميل دوركهايم) الذي كان نفسه منتقدا للتاريخ الرومانسي الأخلاقي الذي انتهجه جول ميشلي Jules Michelet. وتنتمي هذه المقاربات إلى ما يسمى بـــ"الرؤية البنائية"[1]، وتشمل: المقاربة البنيوية approche structuralist التي كان لكلود ليفي ستروس Claude Lévi-Strauss باعا طويلا في بلورتها، المقاربة البنائية approche constructiviste وتسمى أيضا المقاربة الجدلية approche dialectique، وأخيرا المقاربة الفهمية approche compréhensive التي تسمى أيضا المقاربة التأويلية approche herméneutique.

1- المقاربة البنيوية: جاء هذا التيار ليعارض المؤرّخين الذين كانوا يعتقدون أنّ التخمين والتبحّر العلمي يشكلان الطريق الملكي نحو معرفة موضوعية. معتمدين عادة على تاريخ أحداثي

مكفّن تحت قطع من الأحداث، تائهين في فترات ضيّقة ليهربوا من الظرفي، لقد رفض هؤلاء المؤرّخون أن يصعدوا إلى مستويات من الحقيقة الاجتماعية بطيئة التغيّر والتحوّل، والتي لا تصل تعديلاتها مباشرة إلى وعي المؤرّخين وغيرهم. بأخذ الطريق المخالف للتاريخ السياسي الأحداثي، وبالتوجّه نحو الحقائق الاجتماعية والاقتصادية، والتاريخ العميق للذهنيات الجماعية قام المؤرّخون المشتغلون حول مجلّة "حوليات"«Annales »[2]، بإعطاء أنفسهم الإمكانات للوصول إلى البنى التي كان نسق تحوّلاتها موضوعا على المدى المتوسّط والبعيد، أي موضوعا يتّجه في طرحه نحو علم الاجتماع.

التاريخ حسب هذه المقاربة ليس بالضرورة خاصا باكتشاف التشابكات المفردة للأسباب، فموضوعه هو البنى التاريخية المفردة صحيح، ولكن واسعة بالقدر الذي تسمح لنا ببلورة نظريات سوسيو-تاريخية موضوعة، وموجّهة لا لظاهرة معيّنة زمانو-مكانية، ولكن لمجموعة من الظواهر التي لها نفس السمات البنيوية الأساسية مثل الإقطاع، المجتمعات بدولة أو بدونها، العصبية بالمفهوم الخلدوني...الخ. على هذه القاعدة يمكننا التساؤل عن القوانين الوظيفية، الالتزامات، الميولات، والتناقضات التي تشغل هذه البنية، أي العمل كعالم اجتماع واعي بالحدود السوسيو-تاريخية لتقاريره.

مادة عالم الاجتماع هي بوجه كبير تاريخية، وهذا ما يعني أنّ الاقتراحات الأكثر عمومية هي أيضا الأضعف من الناحية التفسيرية فيما يخص ظاهرة مفردة، وفي كثير من الأحيان القوانين الأكثر تجرّدا في علم الاجتماع تجهل عن قصد أو عن غير قصد الحدود السوسيو-تاريخية لصلاحياتها. التعارض بين علم الاجتماع والتاريخ هو مسألة درجة لا طبيعة. كل واحد منهما يضمحل موضوعه و ينهار إذا ارتكز فقط على واحد من الثنين: المظاهر العامة أو المظاهر المفردة.

2- المقاربة الجدلية أو البنائية: في المنطق البنائي، تنتج الظواهر الإنسانية من بنائين اثنين: الأوّل يعود إلى ولادتها أو نشأتها، و الثاني يختص بتمثّلاتها. العلاقات الاجتماعية ليست مسجّلة لا في العلاقات الوراثية، ولا في محيط يملي علينا أملاكنا، ما هو صحيح بالنسبة لبناء العلاقات الاجتماعية هو صحيح أيضا فيما تعلّق بتمثلاتها. هذه الأخيرة متضامنة مع كل صيرورة ثقافية، أو تطوّرية لغوية أو ذكائية.

التفاعل فكرة–موضوع هو محدّد تاريخيا، لدى فإنّ من بين مهام المشتغل في البحث السوسيو–ثقافي هو تحديد طرق البلورة الرمزية l'élaboration symbolique المتعلّقة بمختلف البنى السوسيو–تاريخية الخاصة، فكل ابتكار ثقافي فكري وعلمي هو في نفس الوقت اختيار عناصر ومزج بعضها، ومثلما نصّ عليه ماكس فيبر فإنّه يستحيل أن نكرّس طاقتنا واهتمامنا على مظاهر دون معنى بالنسبة للفاعلين، ويستحيل أيضا التمكّن من ما لا نهاية مظاهر الظاهرة المأخوذة في كل أعماقها.[3]

إنّ بلورة تمثّلٍ تفرض بالضرورة الأخذ الانتقائي، أين تظهر فوائد الفكرة والنظرة المشكّلة لها. الموضوع غير معطى، الحدث لا يكون حدثا إلا نتيجة نظرة تأخذ العناصر الدالة للفكرة، مثلا إنّ تبني كارل ماركس لواحدة من وجهات نظر البرولتاريا، بل إنّ تبنّيه للفكرة البرولتارية هو أمر مشكِّلٌ لنظريته التاريخية. من هنا تأتي فكرة استحالة غلق التاريخ والانتهاء منه، لأنّ دراسة مرحلة تاريخية غالبا ما تذوب في رؤى، فوائد وأسئلة جديدة خاصة بالمرحلة اللاحقة، مثلا: إنّ تقسيم العمل يدخل العديد من الرؤى، ووجهات النظر حول نفس المجتمع، وخاصة التقسيمات الأكاديمية التي تكبح بل تمنع رؤى خصبة قد تلد نتيجة تطاحن الحدود الطبيعية.

3–المقاربة الفهمية: ينتهي الاقتراب إلى التفكير حول خصوصيات علوم الفكر. يتعلّق الأمر بإعادة إحياء نشاطات تتأسّس على معقّدات من الحوافز والرغبات. ولكن هناك حدود للفهم الذي يعيد تأسيس السير الداخلي بالاعتماد على مظاهر خارجية. كلّما ركّزنا على الخصوصية الوجودية كلّما أسرعت حدود التواصل بالانتهاء، ولا يهم إعادة هذه الحدود إلى الخلف بالقدر الذي يهم تقييم منطق العلاقات الواعية في بناء الجماعات والبنى الاجتماعية، لأنّ النظرة المطوّرة هنا موجودة في درجة أقل من الخصوصية، في درجة يكون فيها الأفراد الاجتماعيون موجودين عبر سلوكات اجتماعيه، مؤسسات، لغة، إنتاجات ثقافية...الخ. يبقى أن نحدّد العلاقات بين الناس، وإبداعاتهم الاجتماعية. بصورة أعم، كلّما نُشِرت ولادة الجماعات والبنى على الوقت، كلّما ظهرت وكأنّها بعيدة عن الإدراك الواعي، والفعل المقصود للفاعلين. يجب أن نضع مكانا كبيرا للإنتاجات اللاواعية للتاريخ أين تخون النتائج مقاصد الأفراد.

في نهاية هذه الرحلة، نعتقد أنّ المقاربة المنهجية في التاريخ قد فرضت نفسها لتصل بنا إلى صياغة أحكام يمكنها أن تكون عالمية دون أن تخون خصوصية الموضوع، وتتيه في الثراء الغير منتهي

للأطروحات الممكنة، ووجهات النظر، أو أن تتيه في الخصوصيات الغير منتهية بتجنّب التعميمات الغير واعية للحدود السوسيوتاريخية لخصوصياتها.

I- التحليل السوسيولوجي لتاريخ الجزائر:

لقد عرفت بلاد المغرب على الإجمال الكثير من الكتابات حول تاريخها، سواء من الغربيين أو من المغاربة أنفسهم. لكن الملاحظ على هذه الكتابات أنّ غالبيتها لمؤرّخين أحداثيين بالنسبة للمغاربة، وإيديولوجيين مكابرين بالنسبة للغربيين الذين هم في غالبيتهم فرنسيين بالنسبة للكتابة حول الجزائر. أمّا المقاربات النظرية لتاريخ الجزائر وبلاد المغرب مثلما نراها نحن علماء الاجتماع، فإنّها لم تعدو أن تكون ضمن ما يسمى مدارس التحليل السوسيولوجي لتاريخ بلاد المغرب وهي: المدرسة الكولونيالية (أو الاستعمارية) وهي أيديولوجية بالضرورة، المدرسة التجزيئية أو الانقسامية وهي تنتمي إلى مجال الأنثروبولوجيا، أي أنّها شكلية وصفية، والمدرسة الماركسية التي تعد أكثرهم علمية وأقربهم إلى المقاربة النظرية بالمفهوم السوسيولوجي للكلمة.

تعتبر المدرستان الكولونيالية والانقسامية من أهم المقاربات التي تناولت المجتمعات المغاربية بالدراسة، كونهما سادتا لفترة طويلة من الزمن وكوّنتا رصيدا معرفيا لا بأس به كمًّا و في بعض الأحيان كيفًا. ولقد كان الفراغ الثقافي الحاصل نتيجة نكسة التخلّف والاستعمار من أهم أسباب ولوج هاتين المدرستين، حيث انطلقتا من كتابة التقارير العسكرية المصاحبة لحركة التوغّل العسكري وصولا إلى الدراسات المختصة والأطروحات. لقد كوّن كل منهما لنفسه منظومة من المفاهيم والمقولات التي ميّزت تحليلها فأنتجت أعلامها ومرجعياتها[4]، ونحن مدعوون هنا إلى التمييز بينهما منهجيّا وتاريخيا، ثم نتطرّق بعد ذلك إلى الحديث عن المدرسة الماركسية التي تعد أكثر المدارس تناولا للمجتمع المغاربي عامة والجزائري خاصة.

أ- المدرسة الكولونيالية: لقد كانت جل الكتابات الاجتماعية حول المنطقة في المرحلة الاستعمارية متأثّرا بالسوسيولوجيا الفرنسية التي كانت بدورها تهيمن على تحليلات الدارسين بمختلف وظائفهم ونشاطاتهم. لقد درس رؤوس هذه المدرسة مجال الاثنولوجيا، وأعادوا صياغة التاريخ الاجتماعي بهدف إثبات شرعية الوجود الفرنسي في المنطقة، حيث ركّزوا في دراساتهم على الفترة الرومانية وحاولوا إثبات أنّ ثمة تشابهات كبيرة بين المجتمع الروماني القديم في الجزائر والمجتمع الكولونيالي (حيث أنّ فرنسا كانت ترى نفسها الوريثة الشرعية لروما) دون أدنى شرط أو قيد

منهجي، ومن بين هؤلاء الكتاب جون لاسوسJean Lassus، غابريال كامبس Gabriel Camps، ستيفان غزال Stephan Gsell، إيريك فليكس غوتيي Eric Felix Gautier وغيرهم كثير (أنظر كتاب محند شريف ساحلي « décoloniser l'histoire »).

والمقاربة الكولونيالية هذه ليست اختصاصا ضيّقا، وإنّما هي رؤى للتحليل تشمل كل ما تعلّق بالمجتمع، تلك الرؤى التي ذكرها جاك بيرك Jacques Berque في مقالته المشهورة "125 سنة من علم الاجتماع الشمال إفريقي" 125 ans de sociologie nord-africaine [5]، والتي تحدّث فيها عن الأعمال التي قام بها روبار مونيي Robert Maunier، وجاك ساباتيي Jacques Sabatier، الأوّل في كتابه "برنامج لسوسيولوجيا جزائرية"، والثاني في كتابه "السوسيولوجيا الأهلية". على الرغم من أهميّة إنتاج مونوغرافيات حول بعض التجمعات، والمناطق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأوّل من القرن العشرين، فإنّ أغلب نقاد هذه المدرسة بما في ذلك النقد الداخلي الذي قام به جاك بيركي يعيبون عليها عدم موضوعيتها عند تحليل الواقع الاجتماعي والديني، والثقافي، ويضاف إلى هذه النقطة جهل الباحثين الفرنسين بتاريخ المنطقة.[6]

لقد تمّ التركيز في أعمال المدرسة الاستعمارية هذه في البداية على موضوع السكان المستقرين من ذوي الأصول البربرية (أعمال: أدولف هانوتو Adolphe Hanoteau، وأرستيد هوراس لوتورنوAristide Horace Letourneux، إميل ماسكراي Emile Masqueray). وعوض أن تكون ترجمة مقدمة ابن خلدون في الثلاثينيات على يد وليام دو سلان William Mac Guckin, baron de Slane فرصة لتصحيح المسارات، وتعميق المرجعيات، فإنّ أغلب الكتاب آنذاك أخذوا منها ما يناسب فرضياتهم وأطروحاتهم، وخاصة في إظهار التعارض بين السكان المستقرّين، والبدو الرحّل (la dualité :nomade/sedentaire).

لقد كانت أغلب الأعمال تريد إثبات الركود الاجتماعي والانقسام السياسي، وهذا ما حاولت إثباته دراسات روبار مونتانيي في المغرب، قزال Gsell، وكامبسCamps في الجزائر. وهذه بعض خصائص هذه المدرسة:

– المدرسة الكولونيالية هي من أهم المدارس التي تناولت المجتمعات المغاربية بالدراسة، فقد سادت لفترة طويلة، وكوّنت رصيدا دراسيا لا يستهان به.

– لقد تكوّن الرصيد المعرفي للمدرسة الكولونيالية نتيجة الفراغ السوسيولوجي السائد في منطقة بلاد المغرب (وهذا ما يعني أنّ المدرسة الكولونيالية بجملتها ليست مدرسة سوسيولوجية بما أنّها كولونيالية أي استعمارية، أي أنّها أيديولوجية، وهذا ما يناقض التوجه العلمي).

– انطلقت هذه المدرسة من كتابة التقارير، وصولا إلى الأطروحات والرسائل.

– على الرغم من أنّ أعلام هذه المدرسة لا يدخلون ضرورة ضمن التخصّص السوسيولوجي، إلاّ أنّ أغلب الدارسين يعتبرون أنّ التخصّص السوسيولوجي هو الغالب على أتباعها (أي أنّ كتابات أصحاب هذا التخصّص تميل إلى الكلام عن القبيلة والعرش، والتنظيم القرابي، والتنظيم الاقتصادي، والنسق الاجتماعي العام).

– لقد تناول رواد هذه المدرسة مجال الإثنولوجيا (علم الأعراق والأجناس)، وأعادوا صياغة التاريخ الاجتماعي – بخلفيات أيديولوجية جليّة، ومقاربة منهجية مغلوطة).

– المقاربة الكولونيالية ليست اختصاصا ضيّقان وإنّما هي رؤى للتحليل تخترق جميع الأعمال التي تعلّقت بالمجتمع.

– يعاب على المدرسة الكولونيالية تحيّزها للطرح الأيديولوجي للمعمّرين في تفسير الواقع الاجتماعي، والديني، والثقافي. كما يعاب على دارسي هذا الاتجاه ضعف مرجعياتهم حول تاريخ بلاد المغرب.

– ركّزت المدرسة الكولونيالية في بداياتها على موضوع السكان المستقرين من ذوي الأصول "البربرية" مثل "القبائل" والأوراس، والميزاب.

– لقد انطلقت دراسات المدرسة الكولونيالية من فرضيات متطابقة مع السياسة الاستعمارية التي كانت تعتبر أنّ السكان المستقرّين سيكونون أقل رفضا للتدخّل الاستعماري.

– لقد كانت أغلب الدراسات تنطوي على فكرة إثبات الركود الاجتماعي، والانقسام السياسي، وهي الفكرة التي تأثّر بها عن غير قصد العديد من الجزائريين لّما كتبوا مثلا عن تاريخ الجزائر في فترة ما قبل الاحتلال.

– لقد كانت سياقات البحث المتعلّقة بهذه المدرسة مرتبطة بمهام ووظائف أيديولوجية، وسياسية مثل مراقبة المناطق، وإدارتها أو تكوين الموظفّين. ودور المكاتب العربية في هذه النقطة لا يستهان به.

– من أهم أعلام هذه المدرسة: هانوتو، لو تورنو، ماسكراي، ساباتيي، مونيي، قزال، كامبس، غوتيي، شارل أندري جوليان، روبار أجرون، أوغسطين بيرك، وجاك بيرك....الخ.

ب– المدرسة الانقسامية: منذ الستينيات من القرن الماضين حاول سوسيولوجيون وأنثروبولوجيون، وكذا مؤرّخون، وفي بعض الأحيان جغرافيون دراسة المجتمعات المغاربية من خلال نماذج نظرية تمّ إعدادها في إطار مجتمعات أخرى تشترك معها في بعض سماتها الأساسية. واعتمد هؤلاء الباحثون بالدرجة الأولى على مفاهيم الانقسامية من جهة، ومفهوم نمط الإنتاج من جهة ثانية. وكلّها مفاهيم منبثقة عن السوسيولوجيا الأوروبية لأواخر القرن التاسع عشر. ولقد أثار استعمال هذه المفاهيم جدلا ضخما لم يفرز بعد للعديد من الأسباب عن نظرية متكاملة تجسّد ديناميكية المجتمعات المغاربية.ومع أنّ هذا الجدل لم يستطع إفراز نظرية متكاملة تجسّد هذه الديناميكية إلاّ أنّه أبرز جوانب التعقيد التي يستعصي معها دمج المجتمع المغاربي في إطار تصنيفات السوسيولوجية الأوروبية.

لقد كان دوركهايم أوّل من استعمل مفهوم الانقسامية لدراسة المجتمعات وتطوّرها، وذلك في أطروحته "تقسيم العمل الاجتماعي". وتتمحور هذه الأطروحة حول فكرة أساسية مفادها أنّ المجتمعات تنتقل تدريجيًّا، عبر التطوّر التاريخي من أشكال "التضامن الآلي" إلى أشكال "التضامن العضوي"، أي من تضامن يؤسّسه التشابه بين العناصر المكوّنة للمجتمع، إلى تضامن يفرضه الاختلاف والتكامل اللذان يؤدّي إليهما تقسيم العمل الملازم للنمو الديموغرافي. إنّ أشكال "التضامن العضوي" هي التي تسود في أوروبا المعاصرة، أمّا مجتمعات "التضامن الآلي" فإنّ نموذجها –الذي يتم تركيبه على المستوى النظري– تمثله العشيرة البدائية، وهي عبارة عن "مجموعة اجتماعية أو تكتلات بسيطة تتفرّع مباشرة إلى أفراد، ولا تحتوي على وحدات أبسط منها. يتعلّق الأمر هنا بمجتمع ذي "القسمة الواحدة"[7].

لقد أوحى دوركهايم لمحلّلي المجتمعات المغاربية باتجاه جديد للبحث، حيث أشار إلى المجتمع القبايلي كنموذج للمجتمع الانقسامي العشائري، وذلك مباشرة بعد أن أصدر هانوطو ولوتورنو كتابهما: "القبايل والأعراف القبايلية 1872"، وبعد أن أصدر ماسكراي دراسته: "نشأة الحواضر لدى السكان المستقرّين بالجزائر 1886". إلاّ أنّ هذه الإشارة لم تحظ بأي نوع من الاهتمام– في المدى القريب على الأقل– من طرف الأنثروبولوجيين، والسوسيولوجيين المنتمين إلى ما سمي فيما

بعد بالمدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع، والذين ساهموا بنوع من الانتظام في مجلة "الحولية السوسيولوجية"، و لم تعتمد فرضية دوركهايم لا من لدن لعبي في دراسته للمجتمع التونسي، ولا من لدن مونيي في أبحاثه العديدة حول المجتمع الجزائري.

لقد وجدت هذه المقاربة صدى لها في التقاليد الأنغلوسكسونية حيث اعتبر جلنر أنّ العثور على مجتمع انقسامي صافي صعب جدّا، والمجتمع الانقسامي عنده هو المجتمع الذي تتحكّم فيه المبادئ الانقسامية وحدها[8]. ومع أنّ جلنر قد اعتبر في البداية أنّ وجود المجتمع الانقسامي يقتضي ان تكون المبادئ الانقسامية وحدها هي المتحكّمة في التنظيم الاجتماعي، فإنّه لم ينف صبغة الانقسام عن مجتمعات شمال إفريقيا رغم ما لاحظه في نطاقها من سيرورات الهجرة والحركية الاجتماعية، ورغم ما عثر عليه من فوارق بين أوضاع الأفراد والجماعات، وتقاطع الروابط الدينية مع الحدود والحواجز القبلية، إلاّ أنّه عمد إلى تحديد النظام الغالب عليها، استنادا إلى كون القبائل المغاربية لا تشكل أطرا منعزلة، ومنغلقة على ذاتها بقدر ما هي مرتبطة دينيا وثقافيا بحضارة أوسع، فاعتبر تبعا لذلك أنّها ذات طابع انقسامي، وهامشي في نفس الوقت. وحتى لا يحصل تناقض بين الانقسامية والهامشية، حرص جلنر على حصر هذه الخاصية الأخيرة عند حدود المجالين الديني والثقافي دون السياسي بحكم أنّ القبائل المغاربية عموما لم تكن في نظره تعترف بمشروعية وجود ممثلين عن الجهاز الحكومي فوق ترابها[9].

استطاعت الانقسامية إذا بحافز وتأثير انغلوسكسوني أن تتخطى النزعة الكولونيالية من خلال توسيعها مجال البحث الميداني، محاولة الابتعاد عن التنظيرات الأيديولوجية المباشرة. كما تميّزت الانقسامية بقدرتها على صياغة نماذج نظرية، وأدوات مفاهيمية متميّزة بالنسبة إلى ما كان يطغى على السوسيولوجيا الكولونيالية من نزعة اختبارية ضيّقة، وتركيز على جمع المعطيات، ومركزية استشراقية أوروبية[10].

لقد جمعت الانثروبولوجيا الانقسامية بين خصائص التحليل البنيوي والوظيفي فحاولت تحليل الميكانزمات الداخلية والظاهرية للمجتمعات، مع اتجاه نحو فرز الظواهر والأحداث، واعتماد التصنيف الذي يبلغ حد الجمالية. ويتميّز التحليل الانقسامي بحيويته في تبسيط المعطيات، واستخدام الرسوم البيانية والرموز، والأشكال التخطيطية، فضلا عن استعمال الإحصاءات والمقارنات. وبغضّ النظر عن العمل القيم الذي انجزه إيفانس بريتشارد Evan Evans-Pritchard حول قبيلة "النوير"

جنوب السودان، لأنّ ذلك يمثل مجالا مغايرا، فإنّ بريتشارد يمثل أوّل المطبقين الفعليين لهذه المدرسة. فقد كان بريتشارد – مساعد راد كليف براون–أوّل من عاين من خلال البحث الميداني امثلة من المجتمعات الانقسامية، ولذلك اعتبر من المؤسّسين.

اعتبر الانقساميون أنّ للقبائل العربية الخصائص ذاتها التي تميّز المجتمعات الانقسامية. فالقبائل تنطوي على هرمية متدرّجة بحسب الحجم والقوة، وهي تنظيمات تشخّص في دوائر متفاوتة الاحجام أو في أشجار متكاثرة الفروع. ويقوم التوازن الاجتماعي في المجتمع الانقسامي على مبدأي: الانصهار، والانشطار، حيث يكوّنان حالتين من حياة الجماعة، تظهر الأولى في حالات الخطر وفقدان الأمن فيسود التضامن والتوحّد لمواجهة التهديدات الخارجية. وتظهر الثانية في حالات السلم والهدوء حينما يدبّ الصراع بين الفروع القبلية والقسمات المتجاورة[11]. ولتفسير هذه الوضعيات يستدل الانقساميون بالمثل العربي: "أنا ضد أخي، أنا وأخي ضد أبناء عمي، أنا وأخي وأبناء عمي ضد الغريب". لقد تنبه غيلنر إلى خصوصية المجتمع الانقسامي الإسلامي، الذي يختلف عن النموذج الانقسامي المحض بالميزات التالية[12]:

أ- **الهامشية:** في المجتمعات الإسلامية هي نسبية لأنّها سياسية أكثر منها ثقافية (العرب والبربر في بلاد المغرب مثلا ينتمون إلى نفس العشيرة الإسلامية)، على رغم ذلك فإنّ الهامشية كخاصية متكرّرة تمثّل انقسامية من نوع آخر، لأنّ المجتمع الهامشي عند الانقساميين يمثل كيانا موازيا أو مواجها للمجتمع المركزي.

ب– الانقسامية: وهي تقوم على مجموعة من الخصائص يمكن إيجازها في:

1- هيمنة النسب الأبوي على المجتمع (مجتمعات بطريقية sociétés patriarcales)، وتنعكس العلاقات القرابية في مستوى المجال الجغرافي لأنّ لكل قبيلة موطنها وجدّها.

2- مبدأي الانصهار والانشطار.

3- غياب التراتب الاجتماعي الدائم.

4- بروز بعض الفاعلين بشكل استثنائي، و قيامهم بدور تحقيق التوازنات، مثل "الصلحاء" و"الأعيان"، ولعب دور ضمان أمن الحدود. أمّا النقد الذي يمكن توجيهه لهذه المدرسة في مجال التحليل السوسيولوجي والانثروبولوجي لبلاد المغرب فنخلّصه في نقطتين:

الأولى: تتعلّق بعدم تمكّن هذه المقاربة من مفهوم القبيلة في بلاد المغرب، وجهل أصحاب هذا التيار بخصوصيات القبيلة المغاربية كونها تتجاوز مستوى المجال الجغرافي والسلف الموحّد نظرا لديناميكيتها المستمرّة. **أمّا الثانية**: فهي ما ذكره عبد الله العروي في أنّ الانقسامية لم تستطع المساهمة في إبداع فهم أفضل للمجتمعات المغاربية، ويكمن ضعفها في نظره في أنّها تفرط في الشكلانية إلى حدّ تفقد معه القدرة على التفسير، ولا تقدّم بالتالي تعريفا حقيقيا للقبيلة، أو تنحصر في مجال خاص إلى حد التناقض مع نفسها[13].

ج–المدرسة الماركسية:انبثقت المدرسة الماركسية من الفكر الاجتماعي الأوروبي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكانت مجتمعات المغرب العربي، وخاصة الجزائر مجالا لانطلاق بل واختبار الأطروحات الماركسية الكلاسيكية. يمكن إرجاع بداية اهتمام هذه المدرسة بالمنطقة منذ أن كتب ماركس هوامشه على كتاب العالم الروسي كوفاليفسكي حول "الملكية الجماعية للأرض: أسباب انحلالها، تاريخه ونتائجه"(1879). وكان ماركس آنذاك يهتم بأشكال الملكية الجماعية للأرض، وهي ظاهرة استرعت اهتمامه من خلال ما كُتِب حول الجزائر، وقد أشار إلى بعض المراجع حول الجزائر اختارها من كتاب كوفالفسكي، ومنها تاريخ البربر لابن خلدون. وقد عبّر ماركس عن هذا الاهتمام بقوله ك"الجزائر هي التي تحتفظ– بعد الهند– بأهم آثار الشكل القديم للملكية العقارية. فقد كانت الملكية القبلية والعائلية المشتركة الشكل الأكثر شيوعا..."[14]. فالملكية الجماعية للأرض يعتبرها ماركس ظاهرة جلبها العرب معهم، كما اعتبرها شكلا جماعيا يلائم طبيعة المجتمع القبلي.

لقد كانت الخلفيات الفكرية لمختلف القراءات الأوروبية لمجتمعات بلاد المغرب واحدة أساسها الاستشراق الأوروبي الكلاسيكي والديني بأفكار وتحليلات كثيرا ما كانت تشوّه الواقع. ومع ظهور حركات التحرّر، وانتشار الأفكار التحريرية في البلدان المستعمِرة والمُستعمَرة، فقد تغيّرت تحليلات المدرسة الماركسية مع إشارات روزا لوكسومبورغ Rosa Luxembourg حول بلاد المغرب، ثم مع تحليلات الماركسية الجديدة، ومواقف الأحزاب الشيوعية الأوروبية التي ربطت التحرير الوطني داخل المستعمرات بالتحرير الاجتماعي للطبقات العمالية في بلدان المغرب العربي. وإثر الاستقلال كانت مرحلة البناء الوطني مصحوبة لدى المثقفين بإعجاب بالأفكار الماركسية الرافضة للاستعمار، والدافعة إلى التخلّص من بقاياه، ومنها بقايا التحليل الاستعماري، ولذلك

انتشرت أفكار لويس ألتوسير Louis Althusser، جورج لوكاتش Georges Lucacs، وأنطونيو غرامشيAntonio Gramsci، وغيرهم من المفكرين، ولقيت مفاهيم: نمط الإنتاج الآسيوي، والطبقة، والتشكيلة الاجتماعية، والصراع الطبقي...الخ مجالا لاستخدامات متنوعة متراوحة بين المرونة والتشدّد بحسب مواقع الدارسين، ومن بين الذين تناولوا هذه المجتمعات من منظور ماركسي يمكن أن نذكر إيف لاكوست Yves Lacoste، جورج دوكوا Georges Dhoquois، ماكسيم رودينسون Maxime Rodinson، أوغسطين بيرك Augustin Berque، روني غاليسو René Galissot، وغيرهم كثير. ومن بين المفاهيم التي راجت في استخدامات هؤلاء مفهوم"نمط الإنتاج الآسيوي" الذي طرحه ماركس وأنجلز كنموذج نظري يلائم المنطقة العربية الإسلامية.

يتجلى التعمّق الماركسي على رغم نقص التحليلات الميدانية، في ما يجده الدارس من مرونة لدي بعض أتباع هذه المدرسة في التعامل مع المفاهيم. فغاليسو مثلا ركّز على الصراعات في الريف، وبعد معاينة أشكال الحراك الاجتماعي وطرق انفراز التكتلات فضّل استعمال مفهوم الصراع الاجتماعي بدلا من مفهوم الصراع الطبقي في الأرياف المغاربية. وتتميّز هذه المدرسة برفضها فكرة "الديمقراطية البربرية" التي صاغها دارسو الحقبة الاستعمارية، فاعتبرها غاليسو خرافة استعمارية لتبرير دخول فرنسا إلى المنطقة، و لذلك اعتبرت هذه القراءات أكثر تاريخية، وأكثر علمية من غيرها. ولقد عرفت الجزائر نقاشات وحوارات عدّة على أساس النظرة الماركسية للتاريخ، وكانت فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي أكثر الفترات التاريخية تناولا من الباحثين والمفكرين الماركسيين، ولهذا ارتأينا في نهاية هذا العرض أن نقدّم أنموذجا دراسيا عن مثل هذه النقاشات موضوعه "التحليل الماركسي لتاريخ الجزائر: إلى أين وصلت النقاشات؟".

II–القراءات الماركسية لتاريخ الجزائر:ماذا عن التشكيلة الاجتماعية الجزائرية فترة ما قبل الاحتلال؟

II–1– أطروحات الغربيين: إلى أين وصلت النقاشات حول التشكيلة الاجتماعية الجزائرية فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي؟ يستعيد عدد من المؤرخين، والاقتصاديين، وعلماء الاجتماع هذا الماضي (أي فترة ما قبل الاحتلال من تاريخ الجزائر) للبحث أو لإيجاد مصدر أو تفسير للتخلّف، وكذلك الاحتلال. وهو في نظرنا أمر غير منطقي، لأنّ المقصود بالتخلّف مثلا هو التخلّف عن مواكبة النهضة الأوروبية. وإذا كانت النهضة الأوروبية هذه هي الاستثناء في تاريخ

الإنسانية في ذلك الوقت، أفليس من المنطقي دراسة هذه النهضة التي شكّلت الاستثناء، في مقابل تاريخ الجزائر في تلك الفترة الذي كان كغيره من تواريخ الأمم؟ سوف يتم التطرّق هنا إلى أهم المقاربات الغربية لتفسير، وفهم التشكيلة الاجتماعية الجزائرية قبل الاحتلال:

أ- نظرية نمط الإنتاج التقليدي mode de production archaïque : حسب لوسات فالونسي Lucette Valensi كانت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي مشكّلة من خلايا عرقية تعيش على ذاتها. بربر وعرب، قبائل مخزن وقبائل مرابطية تعرف نفس البنية[15]. بطبيعة الحال -تضيف فالونسي- هذه الأخيرة كانت معفيّة من الضرائب، ولها فضائل أخرى، ولكن هذه الاختلافات لا تغيّر شيئا من مجمل الجسد الاجتماعي المكوّن من خلايا عرقية تعيش على ذاتها. في الأساس توجد تجمّعات عرقية (القبيلة أو الدوار)، هذه البنى تعيش بواسطة شبكة تبادلات:

1- في الوسط المحلّي: هذه الشبكة عبارة عن سلوكات جماعية (معونة، تويزة...الخ)

2- في الوسط الجهوي: إنّ تكامل الاقتصادات يجعل من الضروري قيان علاقات ثابتة بين مختلف الجماعات (اقتصاد يعتمد على زراعة الأشجار، اقتصاد يعتمد على تربية المواشي، اخلاف الأنواع الزراعية (الزيتون، التمور، الأشجار المثمرة...الخ). لكن هنا، الهيمنة لا تكون من سيّد إلى جماعة قروية مثلما هو الحال في النظام الإقطاعي الغربي، بل تكون من جماعة إلى جماعة أخرى. فوق هذه البنية الخلوية العرقية المهملة تقريبا، تتموضع الحكومة المركزية، وأعوانها الذين لا يشكّلون طبقة اجتماعية. فهم يعيّنون من الحكومة المركزية أو الجهوية، ووظيفتهم لا تكون وراثية، ثمّ إنّ ممارستهم للسلطة لا تتم إلاّ عبر قادة محليّين.[16]

إن نظاما اجتماعيا مثل هذا لم يكن له أن يكون إلاّ لأنّ تطوّر قوى الإنتاج ضعيف. في مستوى تقني ضعيف، وفي غياب العبودية (على النمط القديم أو الكولونيالي) من المستحيل أن تتراكم فوائض الانتاج على الفلاحين. أشكال الملكية التي بإمكانها إرجاع جمع الفوائض ممكن أن تكون موجودة، ولكن أشكال النشاط الجماعية تحول دون ذلك.

ب- نظرية الإقطاع: الاقطاع وعلاقات الاستغلال. Le Feodalisme et les Rapports d'exploitations المجتمع الجزائري حسب روني غاليسو René Galissot مجتمع وجب تسميته بالمجتمع الاقطاعي رغم أنّ الحركية التاريخية فيه مقلوبة بالمقارنة مع الإقطاع الأوروبي. المجتمع

الجزائري في فترة ما قبل الاحتلال هو مجتمع طبقي، يتميّز بنوع خاص من الإقطاع، لكن هو على أيّة حال إقطاع.[17]

في جزائر ما قبل الاحتلال، التنظيم الجمعي مجزّأ بخطوط أخرى من الأحداث الاجتماعية التي تنتج عن العلاقات الناجمة من استغلال الأرض، ومن توزّع المنتوج، والتي تمثّل العلاقات الاجتماعية للإنتاج.

علاقات الإنتاج التي تربط الرجال داخل الأشكال الجمعية تنشئ داخلها تناقضات، وهذا الاستغلال الداخلي للجماعات يعاد تشكيله داخل النسق العام للاستغلال، ويبلور على صعيد أكبر، وينشئ بذلك شبكة العلاقات إلى طبقات اجتماعية.

ثورات الفلاحين تشهد على الانقسام إلى طبقات اجتماعية، لكن يبقى فقط تحديد طبيعتها. وطبقة الفلاحين هذه لا تشكّل طبقة اجتماعية إلاّ في حالة السِلب من حيث المكانة المشتركة لها في أنّهم اناس مستغلّون، وعلى هذه القاعدة الاجتماعية الفلاحية الغير رسمية صعدت قوى الجماعات الاجتماعية التي شكّلت على الأقل بعض عناصر الطبقة الاجتماعية. وفي مستوى آخر، كان عدد كبير من أرباب العائلات يتمتّع بتفوّق سياسي نظرا لقاعدته الاقتصادية، ولا يتعلّق الأمر هنا بأرستقراطية محليّة، وإنّما بكل بساطة بطابق من التناوب. ويرجع التعقيد إلى المصدر المزدوج لحقوق القيادة. أرستقراطية القادة العسكريين "الجواد" ضوعفت في نهاية القرن الثامن عشر بأرستقراطية دينية للعائلات التي تجمع في قوّتها بين السمعة الدينية، القيادة الطرقية، وامتلاك الأوقاف.

على المستوى الأعلى، الجزء الآخر من الأرستقراطية حافظ على خصوصيته "الخارجية" أو "الغريبة". ويتعلّق الأمر بأرستقراطية الوظيفة السياسية والاقتصادية، العسكرية والمدنية على السواء. العنصر الأساسي لهذه الأرستقراطية الوظيفية ذات الامتيازات هو مجموعة نبلاء الآيالة، والموظّفين المباشرين للجهاز الحكومي التركي. بهذا التواجد المسبق لهذه الطبقة العسكرية ذات الوظيفة العامة تظهر أخيرا الاختلافات حسب غاليسو مع الإقطاع الأوروبي للبنية الاجتماعية للآيالة. وسبب هذا التميّز هو وجود قطاع عام هام جدّا استطاعت الآيالة التركية الحفاظ عليه.

هذا وقد عرفت آراء غاليسو نقدا صريحا من أندري نوشي André Nouschi، ولوسات فالونسي. فنوشي لا يجد آثارا حقيقية للإقطاع في الجزائر، حيث يشك في تبعية الريف إلى المدن، لأنّ نسبة السكان الحضريين ضعيفة جدا، والتحكّم الحضري في القوى الاجتماعية لا يتعدى المحيط

المباشر. أمّا فالونسي فذكرت أنّه على عكس المجتمع الاقطاعي في الجزائر، لا المساكن، ولا الآثاث المترلي، ولا البدلات، و لا تعبيرات الأناقة الأخرى تجعلك تميّز بين مختلف أعضاء الجماعات. أمّا بالنسبة لاستغلال العامة من السكان من طرف القادة فتستشهد فالونسي بشهادات الملاحظين الفرنسيين الأوائل الذين وصفوا الفقر العام، وفسّروه بالحتمي الدينية، وطغيان الحكومة التركية، ولكنّهم لم يذكروا أبدا، و لم يتحدّثوا أبدا عن استغلال القادة للرعيّة، والعامة من الناس. و تضيف فالونسي أنّ الصراعات لا تعني أعضاء الجماعة، ولكن تشمل كل الجماعة، لا نرى صراعات اجتماعية بين طبقات اجتماعية فيما بينها، الفقراء ضد الأغنياء، الخماسين ضد الملاك: بل الصراعات هي قضيّة كل الجماعة.

ج- ديمقراطية عسكرية مع التجارة الواسعة: يرى إيف لاكوست أنّه بنظرة تاريخية نحن أمام مفترق تاريخي بين آخر مجتمع غير طبقي، وأوّل مجتمع طبقي. وبالتالي، يمكن استعمال مصطلح الديموقراطية العسكرية، أو شبه ديموقراطية عسكرية للدلالة على علاقة الإنتاج الجد معقّدة هذه، والتي يضاف إليها التجارة الواسعة.[18] ويرجع لاكوست استعماله مصطلح الديموقراطية العسكرية نظرا لديمومة التنظيم القبلي في بلاد المغرب، وبالتالي في الجزائر. الجزء الأكبر من السكان يعيش تحت إطار البنية القبلية، وهذا حتى القرن التاسع عشر. ويرجع لاكوست الأسباب التي جعلت البنى القبلية مقاومة ما يلي:

1- حجم استمرار البنى العتيقة أقل من الشرق الأوسط.

2- توسّع الامبراطورية العربية في المناطق التي استعادت فيها البنى القبلية المهدّمة من المستعمر تشكيلتها خلال قرون الاستقلال الحقيقي.

3- العادات و المقدورات الحربية التي ميّزت غالبية سكان شمال إفريقيا لمدّة عديد القرون.

4- أهميّة الفائدة التي يمكن الاستفادة منها من تجارة القوافل لم تسمح لقادة القبائل بتحطيم التنظيمات القبلية لامتلاك وسائل الإنتاج.

السكان المهيكلون في جماعات قبلية نوعا ما مستقرّة مهيمنون من أقليّة من المحظوظين. هذه الأقليّة لا تشكّل لا برجوازية، ولا نبالة على شاكلة نبالة الإقطاع الغربي. التجار المتعلّقون بالتجارة الواسعة يشكّلون نوعا من الأرستقراطية التجارية التي تكون الروابط بينها، وبين الأرستقراطية القبلية وثيقة.

د- ديمقراطية عسكرية مع خصوصيات آسيوية: بالنسبة لجورج دوكوا George Dhoquois فإنّ جزائر 1830 كانت تشكيلة اقتصادية-اجتماعية معقدّه، دون نمط إنتاج مسيطر، أين نجد عددا من الديمقراطيات العسكرية، وعددا من الجماعات العتيقة جدّ مدرّجة، وعلى مستويات مختلفة مغطّاة من دولة تحمل خصوصيات آسيوية حوّلت نوعا ما من البنى السابقة لها، والتي تحوّلت أيضا تحت الضغط الأوروبي قبل الاحتلال بمدّة طويلة. لم يحدث إطلاقا في تاريخ الجزائر أن وجدت دولة قضت على الجماعات التقليدية ذات الطبيعة القبلية. والحالة هذه لم تتغيّر إلّا بنسبة ضئيلة منذ القرن السادس عشر مع إنشاء إيالة الجزائر، ووجود الدولة التركية.

II-2- أطروحة الجزائريين:

أ- عدي الهواري: انتقد عدي الهواري في كتابه القيّم "من جزائر ما قبل الاحتلال إلى الجزائر المحتلة" « de l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale » الأطروحات التي تناولت من منطلق ماركسي تاريخ الجزائر بمخلّفات كولونيالية، حيث تسائل مثلا من أين لَمَرَّاد بودية عبد الحميد (في دراسة هذا الأخير عن التشكيلة الاجتماعية لجزائر ما قبل الاحتلال) أن يضع عنوان "الدوار كوحدة اجتماعية اقتصادية لجزائر ما قبل الاحتلال" إن لم يكن من الأيديولوجية الكولونيالية التي أرادت أن تجعل من الدوار حقيقة كانت دائما موجودة، بينما هي من إنشاء كولونيالي، وهي المنتوج التاريخي للهدم الاجتماعي الذي عرفته الجزائر خلال القرن XIX .[19]

بالنسبة لعدي الهواري، إنّ ضعف فائض الإنتاج الزراعي يفسّر العديد من التطوّرات السوسيو-سياسية المتعلّقة بالانعدام الشبه تام للطبقات الاجتماعية، وغياب الدولة بالمفهوم الحديث. لا يوجد إلاّ رشيمات من الفئات الاجتماعية المتواجدة في المدينة مدمجة في تقسيم اجتماعي للعمل مضبوط برأسمال تجاري، وإعادة بسيطة للإنتاج، هذا ما يشهد عليه المؤرّخون. الجزائر الريفية تمثّل الحقيقة المهيمنة قبل الاحتلال، وهي لا تعرف الطبقات الاجتماعية مثلما تريد ان تثبته الأوهام الرومانسية، ولا دولة مجتمع الطبقات التي أرادت الوطنية الرجعية أن تبنيها ضد المنطق وضد التاريخ.[20]

العلاقات الاجتماعية، وخاصة علاقات إنتاج المجتمع الرأسمالي تختلف عن علاقات المجتمع الكولونيالي. العلاقات الاجتماعية حسب عدي الهواري لا تستورد لأنّها ثمرة التطوّر التاريخي لكل مجتمع، فتنصيب الملكية الفردية في الظروف التي نعرفها هدّم العلاقات الاجتماعية القديمة، دون أن

يكون البديل أفضل. التشكيلة الاجتماعية تحوّلت إلى مجتمع كولونيالي تتمفصل فيها بنى اجتماعية مختلفة تخضع إلى قوانين خاصة ومحدّدة.

إنّ مختلف القوانين العقارية الكولونيالية أضعفت بل هدّمت الروابط الجماعية، وخلقت وحدة غير معروفة حتى ذلك الوقت: الفرد. التقسيم الفردي يعلن التحوّل من توازن اقتصادي حافظ عليه عدم قابلية التقسيم إلى اقتصاد الجوع. عدم قابلية تقسيم الأرض ساعدت على المحافظة على التراث العقاري ضد التجزيء المبالغ، وامتصاص الملكية الفردية الواسعة. كما كانت تجعل المشتل الجماعي ممكنا لمجابهة عشوائية المناخ. النتيجة المنطقية لهذه الثورة السلبية كان تجميع السكان في الدواوير، وتكوين طبقة أقل قيمة من البروليتاريا، إضافة إلى تشجيع النزوح الريفي العشوائي. التحوّلات التي طرأت على نمط حياة الجزائريين ظهرت جليّا في تطوّر السكن. التحوّل من الخيمة إلى الكوخ " القوربي"، وتعمّم هذا الأخير بطريقة مذهلة كان دليلا واضحا على تهدّم الاقتصاد القديم الذي يتطلّب نمط حياة معيّن.[21]

ب– محفوظ بنون: لقد كانت الجزائر داخل الامبراطورية الكولونيالية الفرنسية البلد الذي عرف الاستعمار الأكثر حضورا بالنسبة لمحفوظ بنون. التنظيم الاقتصادي للمنطقة كان مرتكزا أساسا على الانتاج الزراعي الذي كان يشكل مثل ما يحدث في المجتمعات الفلاحية قاعدة النشاطات والموارد الاقتصادية التي تضمن إنتاج الحاجيات المادية للسكان. كل قطيعة لهذه العلاقات الحيوية التي توحّد مجموع السكان عامة، والفلاحين خاصة بالأرض سوف تؤدّي لا محالة إلى التفسّخ السوسيوثقافي العام، إلى اجتثات شعب بأكمله بتقاليده الحياتية [22]. كان النظام العقاري قبل الغزو الفرنسي منظّم كالآتي:

1– أراضي الملك: في الجزائر كان هناك 4.5 مليون هكتار خاضعة لنظام الملك الخاص في التل الشمالي للجزائر قبل 1830 [23]. كان هذا النوع من الملكية سائدا في المناطق التي تتطلّب فيها زراعة بعض الحبوب أو الفواكه عملا مكثّفا غير منقطع، بينما في المناطق التي تتطلّب فيها النشاطات الاقتصادية عملا منبسطا مثل الرعي والزراعات الجافة، فإنّ هذا النوع يكون نادرا.

2– الوقف: يمكن اعتبار الوقف مصدر دخل قانوني لرجال الدين، وهو نوع من الملكية العقارية لصيق جدّا بالشريعة الإسلامية، وهو بالنسبة لنا — يضيف بنون– ذا أهمية بالغة نظرا لدلالته الاجتماعية. في الحقيقة إنّ هذا المدخول الشرعي الناجم عن الوقف كان له الفضل في تمويل كل

القطاعات الحيوية للمجتمع مثل التربية، المؤسّسات الخيرية، برامج الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية، الأوبئة، القحط والمجاعة، كما كان الوقف يساهم في بناء المساجد و المدارس الدينية[24].

3- أراضي البايلك هي بمثابة الملكية العامة، وهي تحت رقابة الحكام الذين يستغلون فوائدها لمصلحتهم الخاصة، ولمصلحة الموظّفين السامين في مقابل الاعمال التي كلّفوا بها. وعند وفاة هذا الموظّف السامي، أو نهاية مهامه فإنّ الأرض تعود للدولة. بعد الغزو الفرنسين قامت الإدارة الفرنسية بمصادرة هذه الأراضي، ووزّعتها بعد ذلك على الكولون.

4- أراضي المخزن أو العزل هي ملكيات ممنوحة من طرف الحكام إلى الفلاحين المخلصين للإدارة العمومية في مقابل جبايتهم الضرائب من فلاحي المناطق المجاورة باسم الدولة.

5- أراضي العرش، وهي تماثل الأراضي المشتركة في أوروبا الغربية، وهي تشمل المراعي الواسعة للمناطق الجبلية في الهضاب والأطلس التلي، وكانت تبلغ حوالي 5 ملايين هكتار سنة 1830. كما كان هناك العديد من القوى التي تملك أراضي مشتركة بلاد العرش. عقود الملكية كانت باسم القرية بأكملها.

6- النوع السادس من الأراضي المقترح من النظام التشريعي الجزائري يشمل أراضي الموات التي ليست لها أي ملكية فردية حسب خليل بن إسحاق الجنيد (سيدي خليل)، ويتعلّق الأمر في منطقة التل بالمناطق الجبلية، والأدوية، والمناطق الغابية، وأعالي الجبال...الخ، والتي تكون مخصّصة للرعي. كل هذه الأراضي كانت خاضعة لجباية تصل إلى 02% (في الحقيقة هي 2.5 % قيمة الزكاة) من مجموع الإنتاج العام.

كان هذا النظام العقاري الجزائري قبل الغزو الفرنسي يعرف استقرارا وتوازنا مع البنيات الثقافية والاجتماعية السائدة آنذاك. لكن مع انهيار حكومة العثمانيين، وحرب الإبادة بعدها التي شنّها الجيش الفرنسي تهدّمت هذه المنظومة الاقتصادية، ومعها البنى الثقافية والاجتماعية. ووجدت الطبقة الحاكمة المدنية نفسها مختلطة الحابل تماما في مواجهتها للسلطة العسكرية الجديدة، و لم يعد بمقدورها إلاّ الفرار. أمّا فيما يخص الفلاحين، فالفرار وترك الأرض يعد أمرا مستحيلا. لهذا وأمام خطر الإبادة ما كان عليهم إلاّ التقوقع والتراجع نحو الريف الجزائري في ميدان سوف يعرف حربا سوف تدوم 55 سنة، وتكلّف عدّة ملايين من الضحايا.

لقد قامت الأمّة الفرنسية بهذه السفرية الكبيرة من البداية إلى نهايتها المأساوية بمجهودات كولونيالية كبيرة جدّا، الأكبر في تاريخها. عند انطلاق شرارة الثورة الجزائرية سنة 1954، أكثر من ثلاث ملايين هكتار انتقلت ملكيتها من الجزائريين إلى الأوروبيين.

ج– امحمد بوخبزة: بالنسبة لمحمد بوخبزة فإنّ الجزائر كانت في فترة ما قبل الاحتلال تُعرف أساسا بوجود مجموعتين كبيرتين سوسيو– اقتصاديتين مركّبتين تماما في توازن فلاحو–رعوي: الفلاحة وتربية المواشي[25].كما يمكننا القول– يضيف بوخبزة– أن الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي كانت مشكّلة من ثلاث مجموعات مهيكلة في إطار اقتصادي فلاحو– رعوي:

أ– المدن: والتي تشكّل أماكن التبادل أين تتم النشاطات الحرفية و التجارية بقيم متفاوتة.

ب– المناطق الفلاحية بالأساس التي قد يحوي بعضها مناطق رعوية.

ج– المناطق الرعوية بالأساس التي قد يحوي بعضها مناطق فلاحية.

كان النظام الاقتصادي لجزائر ما قبل الاحتلال متوازيا، ومؤسّسا على علاقات اجتماعو– اقتصادية يمكن تفسيرها على ضوء النقاط التالية:

1– عملية الإنتاج procés de production

2–عملية التداول procés de circulation

3– عملية الاستهلاك procés de consommation

1–العلاقات الاجتماعية عبر سير عملية الانتاج:كل عوامل الإنتاج الضرورية للسير العادي لعملية الإنتاج الفلاحي في شمال البلاد، إن قلّت أو انعدمت عند الفلاحين، أو الفلاحين الرعاة لمنطقة التل، فإنّها حتما ستكون موجودة عند رحّل الهضاب العليا و الصحراء.أمّا الرعاة الرحّل فإنّهم يستفيدون خلال زيارتهم لأراضي الشمال الفلاحية من عون حيوي هام متمثّل في الحشف (بالعامية نسميه القرط)، نباتات الأراضي الغير مزروعة عمدا، وهي المتروكة للراحة، إضافة إلى الغابات التابعة للفلاحين.[26]

2– العلاقات الاجتماعو–اقتصادية عبر عملية التداول: التجارة الخاصة لجزائر ما قبل الاحتلال هي قبل كل شيء تجارة متعلّقة بالرحّل. فالرحّل يقدمون سائل نقلهم، وقوّة عملهم، و يبتاعونها بمناسبة انتقال السلع من منطقة إلى أخرى.

– منح الرعاة، والقصوريين (سكان القصور، وهم سكان الواحات الجنوبية) منتوجات فلاحية، وغير فلاحية (بالأحرى المنتوجات الغير محليّة) مثل (النسيج، الشاي، السكّر، المنتوجات الجلدية، مختلف الآلات، الملح، التوابل، الذهب والفضّة...الخ).

– منح الفلاحين وسكان المدن المنتوجات الرعوية (الصوف، الزبدة، الجلود، الأفرشة والأغطية الوبرية، والصوفية، اللحوم....الخ).

3– العلاقات الاجتماعية–الاقتصادية من حيث الاستهلاك:نلاحظ إذا أنّ الاقتصاد الجزائري في فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي يتميّز أساسا بقطاعين من النشاط: الفلاحة وتربية المواشي.هذان النوعان من النشاط خاضعان لتقسيم عمل مميّز يتماشى مع مناطق جغرافية محدّدة.

الأهميّة المتكافئة للسكان المعتمدين على الفلاحة، والسكان المعتمدين على النشاط الرعوي، والاندماج الحقيقي للنشاطين يفسّر حسب امحمد بوخبزة بعض ميزات الاقتصاد الجزائري فترة ما قبل الاحتلال. لكن الرحّل بحركيتهم وكثافتهم سيلعبون دورا رائدا في كل مراحل العملية الاقتصادية، فهذه الحركية أعطت لهم فوائد ومزايا غير عادية سمحت لهم بالهيمنة على البلاد، أو بالأحرى سمحت لهم أن يكون نشاطهم الاقتصادي المبني على عدم الاستقرار العقاري النواة الأولى للاقتصاد الجزائري فترة ما قبل الاحتلال. لهذا كان تحكّم الفرنسيين في العقار الجزائري سببا في تحطيم الاقتصاد المحلّي عبر السيطرة على النشاط الرعوي للرحّل.

ج– عبد الغني مغربي: فيما تعلّق بنمط إنتاج الجزائر فترة ما قبل الاحتلال، فإنّه حسب عبد الغني مغربي قد دُرِس بطريقة آلية في خطوطه العريضة من طرف ابن خلدون، وهو لا يدخل في أيّ من التصنيفات الموضوعة لحد الآن من الباحثين الأوروبيين[27]. فهو ليس "عبودي" ولا "إقطاعي"، ولا "جمعوي" كامل. وإذا كانت الهيمنة الاقتصادية لبعض الجماعات على الأخرى موجودة فعلا، فإنّها تأخذ دائما طابعا متحرّكا، وشبه مخفي[28].

تتوافق حسب عبد الغني مغربي البنية العقارية المشكّلة أساسا من الأراضي: "البايلك"، "المخزن"، "الحبوس"، و"العرش" مع تشكيلة اجتماعية قبلية بالأساس: الفرقة الحاكمة التركية، قبائل المخزن، قبائل الرعيّة، وأخيرا القبائل المسيَّرة ذاتيا، والقبائل المترحّلة. لكن وجب التركيز أنّ هذه السلّمية خلافا لما هو سائد في أوروبا تطرأ عليها بصورة دورية تحوّلات نوعا ما هامة، من جهة نظرا لتزاوج الموقف الهام نسبيّا للفئة التركية مع السكان المحلّيين (فئة الكلاغلة). ومن جهة ثانية ليس من

العبث ان نضيف أنّ الاستيطان العثماني بقي عموما إلى بداية الحملة الفرنسية على الشريط الساحلي، وأنّ القبائل المحليّة هي التي كانت ساهرة على تطوّر، وانتعاش البلاد اقتصاديا، سواءا مباشرة عن طريق العمل (الفلاحي أو الرعوي)، أو عن طريق التنازلات المالية (الاقتطاعات) لصالح السلطة الحاكمة.

إنّ ما يجب تحديده خاصة هو أنّ الملكية العقارية سواءا تعلّق الأمر بالسلطة القائمة، أو القبائل المستغلّة للأرض أو الزبونة، فإنّ هذه الملكية هي غير تجزيئية، أو بعبارة أخرى هي في نفس الوقت ملكية فردية وجماعية على السواء. على العموم – يضيف مغربي- يتعلّق الأمر بنسق إنتاج جمعوي collectiviste دون أن يكون فائض الإنتاج موزّعا بالعدل، ودون أن تكون الحصّة الممنوحة لكل جماعة ثابتة نظرا لتغيّر علاقات السلطة.

هـــ-عبد القادر جغلول: ذكر عبد القادر جغلول أنّ الاعمال التي حقّقها نوشي، لاكوست، دوكوا، غاليسو، فالونسي وغيرهم أتت بكميّة كبيرة من المعلومات، وسمحت بتوضيح بعض الجوانب الخاصة لطبيعة البنى الاجتماعية في الجزائر قبل الغزو الاستعماري، وطريقة عملها وتطوّرها. غير أنّ المعالجة النظرية لهذه العوامل بعيدة عن الاكتمال بل تبدو متوقّفة من بعض النواحي.[29]

تسمح قراءة نص ماركس "النسق العقاري في الجزائر لحظة الاستيلاء الفرنسي" حسب جغلول بالحذر من الاستيعاب السريع للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية في نمط الإنتاج الإقطاعي بصورة لا تعتمد اعتمادا كافيا على المعلومات، حيث لا يعرف نمط الإنتاج الإقطاعي باغتصاب جزء من الفائض الاقتصادي للمشتركات القبلية أو القروية لصالح نوع من غير العاملين، ولكن باستحواذ الخاص للأرض وتدمير الملكية المشتركة، والتنظيم القبلي أو القروي للعمل. وهذا لم يحدث بصورة عامة في الجزائر. ويحذّر جغلول من نقل المفاهيم التشريحية الصالحة لتحليل المجتمعات الأوروبية إلى مجتمعات لم تعرف نفس النوع من التطور. وينطبق هذا على مفهوم الإقطاع. وهذا النوع من الممارسة يؤدّي إمّا إلى تعنيف الواقع الاجتماعي تحت الدراسة حتى يدخل في قالب تمّ تجهيزه مسبقا، وإمّا إلى تعنيف المفهوم نفسه بتوسيعه توسيعا يشوّه معناه الأصلي، وهذا التشويه المزدوج يوجد في تفسير غاليسو[30].

يضيف جغلول أنّه من الوهم أن يحاول المرء أن يجد في التشكيلة الاجتماعية المحدّدة، وفي تاريخية معيّنة نمطا نقيّاً للإنتاج. ففي كل تشكيلة اجتماعية توجد علاقات إنتاج ذات طبيعة مختلفة تتمفصل الواحدة في الأخرى. وأنّ نمط الإنتاج السائد أي ذلك الذي يرتّب عملية الإنتاج الاجتماعي في مجملها لا يوجد في الواقع إلاّ على الحالة المثالية. فهو يبدو بشكل خاص ذلك الذي يمثّل مرحلة من تطوّره. وعلى هذا الأساس نتساءل: إلى أي شيء تستند مسألة تحديد نمط الإنتاج السائد في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي؟

يعتقد عبد القادر جغلول أنّ الإجابة عن هذا السؤال يكون بالرجوع إلى ملاحظات ماركس نفسه، حيث أنّ بدايات نص ماركس المذكور آنفا يمكنها ان تعطي دلالة لاتجاه ممكن البحث فيه، ألا وهو نمط الإنتاج الآسيوي. حيث يحدّد هذا النص خصوصية التشكيلة الاجتماعية الجزائرية بالنسبة للمجتمعات الأوروبية. وتكمن هذه الخصوصية في استمرارية العلاقات السلالية للإنتاج، تلك العلاقات التي تعبّر عن نفسها في الشكل القبلي والعائلي للملكية.

لكن نمط الإنتاج الآسيوي مرتبط بمفهوم الري، الأمر الذي يوجب بأنّه ليس من الحكمة أن يجري تحليل التشكيلة الاجتماعية بمصطلحات النمط الآسيوي للإنتاج. لكن ذلك لا يمكن أن يشكّل عائقا إذا أمعنّ الفهم في المضمون الجوهري لنمط الإنتاج الآسيوي، حيث يجب ألاّ يسجّل من تحديد نمط الإنتاج الآسيوي إلاّ ما أعطاه ماركس عنه في الأسس: هناك مستوى للقوى الإنتاجية ما زال منخفضا، غير أنّه لا يسمح مع ذلك بتخليص فائض من الإنتاج. وعلى هذا الأساس يظهر مجتمع طبقي في إطار أشكال لملكية الأرض ما زالت جماعية، وليست السمات الأخرى (الأعمال الكبرى، الري، الاستبداد) بجوهرية لهذا التحديد، ولا تتعلّق بنمط الإنتاج نفسه، بل بمجتمعات آسيوية معيّنة يجري وصفها (الهند مثلا). وتتميّز التشكيلة الاجتماعية الجزائرية لفترة ما قبل الاحتلال حسب جغلول بـــ:

1- علاقات إنتاج سلالية (جزئية) مبنية على أشكال جماعية لملكية الأرض، والإنتاج الزراعي، و/أو الاستحواذ عليها.

2- علاقات إنتاج طبقية مبنية على أشكال للملكية الخاصة للأرض (الفحص)، ولوسائل الإنتاج (الحرف)، والمبادلات (التجارة).

خاتمة:

إنّ التحليل السوسيولوجي لتاريخ الجزائر كمطلب علمي بحثي فرض نفسه في الواقع الأكاديمي، لكنّه من حيث الكم لم يصل بعد إلى المستوى الذي يجعله يسود الحقل الثقافي الجزائري، فيشتغل به كل من يهتم بالكتابة التاريخية. ضف إلى ذلك أنّه طرح نظري غير مكتمل البناء، من جهة لأنّ أغلب الفاعلين فيه هم من غير الجزائريين يخذلهم ضعف مرجعياتهم التاريخية المحلّية، أو تحيّزهم للطرح الأوروبي لأغراض أيديولوجية أو أخرى. ومن جهة ثانية لقلّة اهتمامنا نحن الأكاديميون بأطروحات مواطنينا الجزائريين.

ويهدف المقال إلى إلقاء الضوء على أهم النقاشات الدائرة حول تاريخ الجزائر (طبعا من وجهة نظر علماء الاجتماع)، وعلى أطروحات الجزائريين وإسهاماتهم في هذا المجال. وفي هذا المقام، يمكننا التأكيد على أنّ أغلب الكتاب الجزائريين اتفقوا على عدم إمكانية إسقاط البناءات النظرية التي انتجت في أوروبا على المجتمع الجزائري.

فهذا عدي الهواري يحذّر من الأيديولوجية الكولونيالية التي أثّرت حتى على بعض الكتاب الجزائريين الذين تحدّثوا عن الدوار والقوربي وكأنّهما حقيقتان تاريخيتان تميّز بهما المجتمع الجزائري في حين أنّهما نتيجة الهدم الاجتماعي الذي تعرّض له المجتمع الجزائري. وهذا امحمّد بوخبزة يؤكّد على أنّ فرض الملكية الفردية، والتحكّم في العقار الجزائري أدى إلى انهيار الحلقة الاقتصادية التي سادت في الجزائر لعديد القرون، وهو ما أدّى حسب محفوظ بنون إلى التفسّخ الثقافي.

أمّا عبد الغني مغربي بحكم تخصّصه في الطرح الخلدوني فقد أكّد أنّ القوالب النظرية التي أنتجت في المجتمعات الأوروبية لا يمكنها ان تطبّق على الواقع الذي درسه ابن خلدون و وصفه بالحركية و الحلقية التي لم يفهمها الغربيون. في حين يبقى عبد القادر جغلول أكثر الجزائريين المذكورين هنا حرصا على الطرح الماركسي، لكنّه يتّفق اتفاقا شبه تام مع مواطنيه في قضيّة أن المجتمع الجزائري والتشكيلة الاجتماعية الجزائرية لها خصوصيات تختلف عن المجتمعات الأوروبية، وبالتالي وجب أخذ الحذر عند محاولة إسقاط هذه القوالب النظرية الأوروبية على الواقع الجزائري.

الهوامش:

1. Petitat (André). « entre histoire et sociologie », revue française de pédagogie , Paris :volume78, 1987, p 21.

2. ibid ,p 23

3. -1Petitat(andré), opcit, p25.

4. محمد نجيب بوطالب. سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002،ص33.

5. - محمد نجيب بوطالب، المرجع السابق، ص 36.

6. Berque (Jacques). « cent vingt cinq ans de sociologie maghrébine », annales: economies, sociétés et civilisations 11 eme année,n°3,1956,pp 296-324.

7. ليليا بن سالم و آخرون. الأنثروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي، الدار البيضاء (المغرب):دار توبقال للنشر، تر: عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، الطبعة الثانية،2007،ص11.

8. Gellner (Ernest).comment devenir marabout, bulletin économique et social du Maroc, 1976,p18.

9. المختار الهراس. "التحليل الانقسامي للبنيات الاجتماعية في المغرب العربي" في مؤلف جماعي.نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1989، ص 128.

10.محمد نجيب بوطالب، المرجع السابق، ص40.

11.نفس المرجع، ص50.

12. Gellner (Ernest), « système tribal et changement social en Afrique du nord »,Annales Marocaines d'économie et de sociologie, n°5,1968,p04.trad :Coatalon.

13. عبد الله العروي وآخرون. "نقد الاطروحة الانقسامية"، الانثروبولوجيا والتاريخ، المرجع السابق، ص131.

14. كارل ماركس وفردريك انجلز. الماركسية والجزائر، تر: جورج طرابيشي، بيروت: دار الطليعة،1987، ص55.

15.valensi (lucette). Le Maghreb avant la prise d'Alger, Paris :ed-flammarion, 1969, p33.

16. Valensi (Lucette), opcit, p45.

17. Galissot (René),sur le féodalisme ,Paris :centre d'études et de recherches marxistes, 1972, p09.

18. Lacoste (Yves).Ibn khaldoun :naissance de l'histoire, passé du tiers monde, Paris :ed-Maspero,1966,p205

19. Addi (Lahouari), De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale :économie et société ,Alger, ENAL,1985, p 47.

20.ibid, p50

21. Addi (lahouari),opcit, p77.

22. Bennoune (Mahfoud). « une analyse socio-économique de l'expérience coloniale algérienne :1830-1954 »XXIVeme congrès international de sociologie, Alger, OPU,1974,p426.

23.ibid,p428.

24.ibid,p429.

25. Boukhobza (M'hamed), « éléments sur les structures socio-économiques de l'Algérie à travers l'étude de leur désarticulation, par le développement du capitalisme durant la période coloniale :proposition pour une méthode d'analyse » ,XXIV eme congrès internationa ,opcit, p 456.

26.ibid ,p 458.

27. Megherbi (Abdelghani).la paysannerie algérienne face a la colonisation, Alger :ENAP,1973,p20

28.ibid

29.عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية، تر: فيصل عباس، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر التوزيع، 1981، ص25.

30.نفس المرجع،ص34.